

تونس الدولة والسياسة: إعادة تشكيل الهوية السياسية

محمد العربي العياري*

مقدمة

مكّن الانتقال الديمقراطي في تونس- بشقيّه القانوني والسياسي- من انفراج المسألة السياسية وتحولها الى ممارسة عامة وحرّة وديمقراطية، حيث شهدت الساحة السياسية طفرة إيجابية من حيث عدد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والفاعلين الأفراد من مختلف التوجّهات والمدارس الفكرية والسياسية. حاولت هذه القوى "البحث على أرضية مشتركة، وكسب تأييد أكبر قطاع من المواطنين بهدف إزالة المخاوف المتبادلة[1]" و ترسيخ ما أسماه غويليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell ب"الانتقال الثاني Second Transition" الذي يُشير الى "الانتقال الى نظام ديمقراطي راسخ.[2]"

تطلّب ترسيخ الديمقراطية في تونس مرور الفاعلين الأفراد والنخب السياسية والطيّف الحزبي والمدني، بمجموعة من المحطات السياسية والترتيبات القانونية والتشريعية، من أجل تهيئة المناخ السياسي لممارسة تقطع مع "دولة فائض القمع والبيروقراطية[3]" والانتقال من الدولة القانونية الى دولة القانون[4]. في هذا السياق، كان على مختلف الفاعلين، العمل على التخلّي عن السياسة التي أنهكها التداخل بين الدولة والحزب والتي استثمرت في مشاركة سياسية مُصطنعة أقصت المجتمع والنُخب من عملية انتاج القرار السياسي. لذلك، كان الرهان قائماً على خلق سياسة جديدة تعمل على ضمان "حالة توازن بين سلطة الدولة والمجتمع، ليُصبح الحيز السياسي مُرتبطاً بالحيز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي[5]".

* باحث بمركز الدراسات المتوسطة والدولية

[1] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص-ص 135-136.

[2] Guillermo O'Donnell, « Delegative Democracy », Journal of Democracy, Vol.5, [2] n°1(January 1994), p.56.

[3] نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص58.

[4] كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).

[5] شريف مراد، دولة ضاربة ومجتمع هشّ. كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي معضلة تخلف العرب؟ الرابط: <https://bit.ly/3OLrDuP>

وتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في ظل استمرار نفس المنوال الاقتصادي والتموي. [10] "عبرت هذه الإخفاقات على خلل يتمفصل جوهريا وتيوبيا مع الهوية السياسية للأحزاب وللنخب وللدولة، بشكل أتر على طبيعة تسيير الانتقال الديمقراطي والتعاطي مع أزماته المختلفة، حيث لعبت الهوية السياسية بما هي "مجموعة القيم والالتزامات التي تُؤخذ المجتمع أو الجماعات السياسية تحت فهم ذاتي مُشترك، وتنمو من خلال المناقشة الديمقراطية وبأوسع تمثيل للمجتمع [11]" دافعا للانفصال بين الرأي العام والجماعات السياسية من جهة، وبين هذه الجماعات والدولة من جهة أخرى. غدى الطابع الجامد للهوية السياسية وتمركز فكرة الحزب السياسي حول الشخص الواحد، وانبتت الخطاب السياسي عن الواقع وعدم ديناميكية جهاز الدولة في التعاطي مع رهانات الانتقال الديمقراطي، عملية القطيعة مع الشأن العام وانهماك الفاعلين السياسيين في التعاطي مع اللحظة السياسية دون تجاوزها. مثل كل ذلك تفصيلا منهجيا لإخفاقات المسار الديمقراطي وتحولات السياسة في تونس من خلال بروز الشعبية كظاهرة تستثمر سياسيا فيما حصل من إخفاقات، وبما هي "حركة مُعادية للديمقراطية" بتعبير سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset فرضت إعادة تشكيل الهوية السياسية للدولة التونسية، وطرحت ضرورة التفكير في الهوية السياسية للأحزاب السياسية والرأي العام والنخب والتدقيق في رهانات المسألة الديمقراطية في تونس.

تستعين هذه الدراسة ببعض المؤشرات التي تُعنى بتقييم التونسيين للوضع السياسي والاقتصادي. كما تُوظف مؤشرات الثقة في السلطة التشريعية والأحزاب السياسية، ومستوى الديمقراطية والاهتمام بالشأن السياسي، وذلك لفهم تحولات الهوية السياسية في تونس وإعادة النظر في دلالاتها بفعل تنالي أزمات الانتقال الديمقراطي.

[10] Thomas Carothers, « The end of the transition paradigm », Journal of Democracy, Vol. 13, n°1(2002), pp.5-21.

[11] هويدا عدلي، "الكراهية في المجتمعات. أزمة الهوية"، مصر: مجلة السياسة الدولية، المجلد عدد 50، العدد 199، ص 13-18.

واجهت النخب السياسية ومختلف المشاركين في تدير الشأن العام، تحديات مختلفة ومتعددة تتصل بما هو سياسي واقتصادي وثقافي وغيره من تراكمات ما قبل 2011، أهمها "تفكيك النظام الغير ديمقراطي القديم، وبناء نظام ديمقراطي جديد. [6]" لا شك أن سيرورة الانتقال الديمقراطي - باختلاف التجارب- تتطلب "وسائل لتمكين كل جماعة من التعبير عن نفسها والمحافظة على مصالحها [7]"، وفي نفس الوقت تمثيل المصالح الاجتماعية والسياسية للرأي العام، من خلال "جناح اجرائي يتعلق بالترتيبات والمؤسسات الانتخابية والتمثيلية ونزاهتها، وجناح موضوعي يتصل بنوعية الحكم وجودته ومضمون السياسات العامة وتمكين المجتمع. [8]" إن هذه المحافظة على المصالح والتعبير عن الجماعة السياسية، يعني بالأساس الدفاع على هوية سياسية تتخذ من الاطروحات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ما يتوافق مع رؤاها العامة واستراتيجياتها وأيضا مع ما يضمن جودة الحكم ونوعيته وديمومته، ويدفع بالسياسات العامة واختيارات الأحزاب السياسية وبرامجها، ومشاركة الفاعلين والنخب نحو سقفها الأعلى من حيث تمكين المجتمع، بشكل يجعل من الهوية السياسية تسيير "في ركب التوجه الأسمى للإرادة العامة. [9]"

تكشف سيرورة الانتقال الديمقراطي في تونس على تناقضات جوهرية بين تلك الإرادة التوافقية العامة من جهة، وبين ممارسات النخب السياسية التي استثمرت في اللحظة الثورية وفي الزمن الانتقالي برصيد يكاد يكون خاليا تماما من العائدات السياسية والتموية، مما غدى الشكوك في قدرة هذه النخب على "تحدي الحفاظ على الاجماع العام بين الفاعلين السياسيين

[6] حسين توفيق ابراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري،

مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: <https://bit.ly/3FqOMzo>

[7] Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World, (Oxford : Oxford University press, 2014).

[8] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 204.

[9] جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 35.

أثارت قضية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، العديد من الرؤى حول تلازم المسألتين والدور المحوري الذي تلعبه هذه القضية في سيرورة الانتقال الديمقراطي. يكتب آدم برزبوسكي Adam Przeworski في دراسة بعنوان: الديمقراطية والتنمية الاقتصادية [Democracy and Economic Development] 16 حول العلاقة بين طبيعة النظم السياسية وتحقيق التنمية الاقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، حيث يُبين أن التنمية الاقتصادية تُمثل البيئة الملائمة للديمقراطية. كما يظهر التلازم بين الاستقرار السياسي وتبني الفرد-المواطن للقيم الديمقراطية، من خلال دراسة كارليس بوكس Carles Boix المعنونة ب: الديمقراطية والتنمية والنظام الدولي [Democracy, Development and the International System] 17 التي تعرّض للعلاقة بين الرفاهية الاقتصادية للفرد-المواطن من جهة، والتحول الديمقراطي من جهة أخرى؛ إضافة إلى الأثر السببي للديمقراطية على عملية التنمية الاقتصادية التي تُفضي إلى نوع من الاستقرار السياسي. في نفس السياق، تكشف لنا الخطيب Lina Khatib في مقالها: المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في العالم العربي [Political Participation and Democratic Transition in the Arab World] 18 على أهمية الاستقرار السياسي الذي يُفضي إلى استكمال عملية التحول الديمقراطي بشكل كامل. تُبين هذه الدراسات تلازم العامل السياسي والعامل الاقتصادي في سيرورة تديير الانتقال الديمقراطي، وتوفير السقف الاجتماعي الذي يستوعب تناقضات المرحلة ويُجذب الفاعلين السياسيين ومختلف المشاركين في العملية السياسية، مطبات الإخفاق وعوامل فشل تأسيس الديمقراطية وتأسيسها كممارسة تُعبّر

-تعبيرات الهوية السياسية في تونس واتجاهات الرأي العام تميّز سياق الانتقال الديمقراطي في تونس بتوفّر عناصر "التأصيل الفعلي لمقومات الثورة في مسار إعادة تشكيل الواقع السياسي،[12] حيث أُعيد تشكيل الهوية السياسية للدولة والنخب السياسية وتوجيه كامل المنجز التشريعي والسياسي نحو تأسيس التجربة الديمقراطية. في نفس السياق، أُعيد "صياغة بنية المفاهيم السياسية التي لم تُخرج عن هذه الحالة النسقية المُندمجة في بنية التراث السياسي القديم والمُتواصلة على خلفيّة إعادة ترتيب المواقع والأدوار وتعهّدهما بالصيانة والتدوير.[13]" تراوح التأسيس الهوياتي للسياسة الانتقالية في تونس، بين الاعتماد على المنجز التظيمي (أحزاب سياسية- مجتمع مدني- نخب سياسية وأكاديمية) من جهة، وبين استيعاب قوى وتيارات جديدة وجدت في السياق الثوري فرصة لبناء هوية سياسية جديدة تحمل دلالات الديمقراطية والجمهورية والانتخابات والشرعية والمشاركة وقوة الرأي العام، وغيرها من معاني ومفاهيم "العقل السياسي الذي أنتجها.[14]"

تركّز اهتمام العقل السياسي في مرحلة ما بعد 2011 على ثلاثة خطوط مُتوازية شكّلت جوهر العملية الانتقالية: يتمثل الخط الأول في مُعالجة المسألة السياسية والاقتصادية بترابطاتها وأزماتها. أما الخط الثاني، فيُعنى بالتفكير في "إصلاحات أساسية في المجتمع بكل مُكوّناته وحركاته.[15]" في حين مثّلت مسألة الاستقرار السياسي وأدوار المواطن-الفرد في سيرورة العملية الديمقراطية، ثالث هذه الخطوط.

[12] المولدي قسومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس (تونس: دار محمد علي الحامي، 2021)، ص59.

[13] المرجع نفسه، ص59.

[14] حنا أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيوت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص102.

[15] مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب، التحول الديمقراطي في المغرب: الرهانات، المعوقات والحدود (المغرب: منتدى المواطنة، 2003)، ص13.

[16] Adam Przeworski, Democracy and Economic Development. Lien : <https://bit.ly/3uvoOSp>

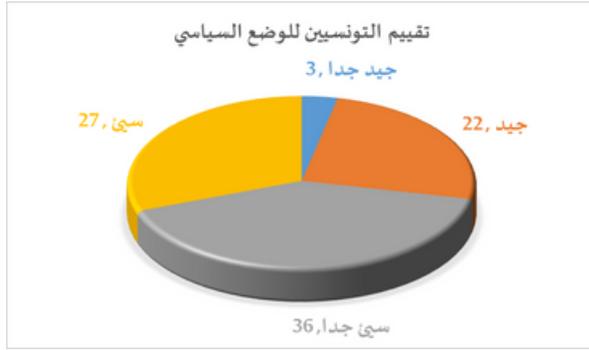
[17] Carles Boix, Democracy, Development and the International System. Lien : <https://bit.ly/3VCVUOt>

[18] Lina Khatib, Political Participation and Democratic Transition in the Arab World. Lien : <https://bit.ly/3UkjYof>

1-1- تقييم التونسيين للوضع السياسي

واجه الوضع السياسي في تونس تحديات متعددة في سياق الانتقال الديمقراطي. أثرت تلك التحديات على طبيعة المسار السياسي بزّمته، وعلى تمثّلات التونسيين لواقع السياسة وكيفية ممارستها. يُقدّم الشكل التالي صورة عن الوضع السياسي من وجهة نظر التونسيين.

شكل عدد1: تقييم التونسيين للوضع السياسي



المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2019-

2020. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

يعتبر 63% من المُستجوبين أن الوضع السياسي في الفترة 2019-2020 سيئ و/أو سيئ جدا. في حين أن 25% يعتبرونه جيّدا و/ أو جيّد جدا. تُعبّر هذه الأرقام على مدى تأثير الأزمة السياسية في تونس على تمثّلاتهم للسياسة ككل، خاصة مع تنامي الأزمات السياسية وانهاك الفاعلين السياسيين في صراعات حول التوقيع السياسي مما أنهك الجسم السياسي ككل (الأحزاب-المجتمع المدني-الفاعلين الافراد)، وأهمل المطب الترموي الذي يتطلّب قرارات واستراتيجيات وتوافقات سياسية. الملفت للانتباه أن سنة 2019 التي شملها المؤشر، كانت سنة الانتخابات التشريعية والرئاسية المبكرة، واللذان شهدا اقبالا من عموم المواطنين وخاصة فئة الشباب (الانتخابات الرئاسية)، التي تكثفت أثناءها عبارات وشعارات مثل نزاهة المترشح والاستقلالية وغيرها من المعاني التي رسمت ملامح profil غير تقليدي للفاعل السياسي في سياق الانتقال الديمقراطي.

على "قفزة نوعية في مستويات الديمقراطية، وتأثيرا بالغا في المستويات الفكرية والاجتماعية والاقتصادية". [19] يتطلّب الاهتمام بالمسألة السياسية والاقتصادية وعملية تأسيس الديمقراطية في السياق الانتقالي، اطارا تشريعا واتفاقا على قواعد جديدة للممارسة، مما يعني "تعديل النخب السياسية لسلوكها بما يتفق مع قواعد الديمقراطية المُقرّرة". [20] تظهر مُدخلات Input السياسة والاقتصاد والديمقراطية والأحزاب السياسية والنخب، ذات دلالات تتصل مباشرة بالهوية السياسية للدولة من خلال نظامها وشكلها السياسي، وللنخب من خلال ما تصوغه من برامج وتصورات ذات علاقة بتحصيل مُخرجات Output تتوافق مع حالة "الأنظمة الديمقراطية المُفتحة Open Democratic Regimes التي تستوعب مطالب الشعب وتُعبّر عنها". [21] لذلك يُمثّل تقييم الواقع السياسي والاقتصادي وأداء السلطة التشريعية ومستوى الديمقراطية والثقة بالأحزاب السياسية والاهتمام بالشأن السياسي، مؤشرات على مدى تطابق مُخرجات الانتقال الديمقراطي مع مُدخلاته، وعاملا مهما لفهم كيفية وشروط وسيورة تشكّل الهوية السياسية للفاعلين السياسيين والأحزاب والرأي العام.

يُقدّم المؤشر العربي 2019-2020 [22] تقييم التونسيين لمختلف المُخرجات المذكورة، مما يسمح بقراءة دلالات وتحولات الهوية السياسية في تونس.

أفاق التحول الى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في [19] ظل الواقع العربي الراهن، 2011. الرابط <https://bit.ly/3Vyn6OH>.

[20] Lewis Paul, « Democratization in Eastern Europe ». In Potter (Ed.), Democratization (Cambridge : Polity, 2005), p405.

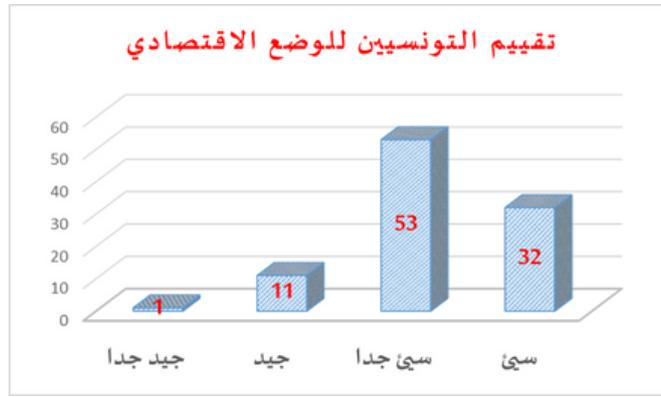
[21] Johnston, H. (2012). « State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes ». International Journal of Conflict and Violence, 6. (1).

[22] المؤشر العربي 2019-2020، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

2-1 تقييم التونسيين للوضع الاقتصادي

أثرت الازمات السياسية في تونس على المسألة الاقتصادية التي اقتضت -من جهة الفاعل السياسي- على تدبير اليومي والحيني، دون التفكير في منوال اقتصادي أو تنموي يقطع مع السائد منذ ما قبل 2011. كان لهذه العطالة الاقتصادية تأثيرها العميق على القدرة التشغيلية ووضعية المالية العمومية وتدهور مؤشرات الاستهلاك وغيرها من عوامل الاختلال والتقهقر في علاقة بالمواطن التونسي والوضع الاقتصادي، الذي لم يتخلل على نفس المنوال التنموي ولم يسعى الفاعلون الى تنويع الشركاء الاقتصاديين، أو الانفتاح على مراكز مالية عالمية جديدة والاستثمار في قطاعات واعدة ومُجددة. أترك كل ذلك على تمثلات الرأي العام التونسي للمسألة الاقتصادية، من جانب الثقة في قدرة الاقتصاد على خلق تنمية حقيقية وأهليته للوفاء بالوعود الثورية للفاعلين والنخب لحظة 2011. في هذا السياق، عبّر جزء كبير من التونسيين على عدم رضاهم على الوضع الاقتصادي مثلما يُبيّنه الشكل التالي:

شكل عدد2: تقييم التونسيين للوضع الاقتصادي



المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2019-2020. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

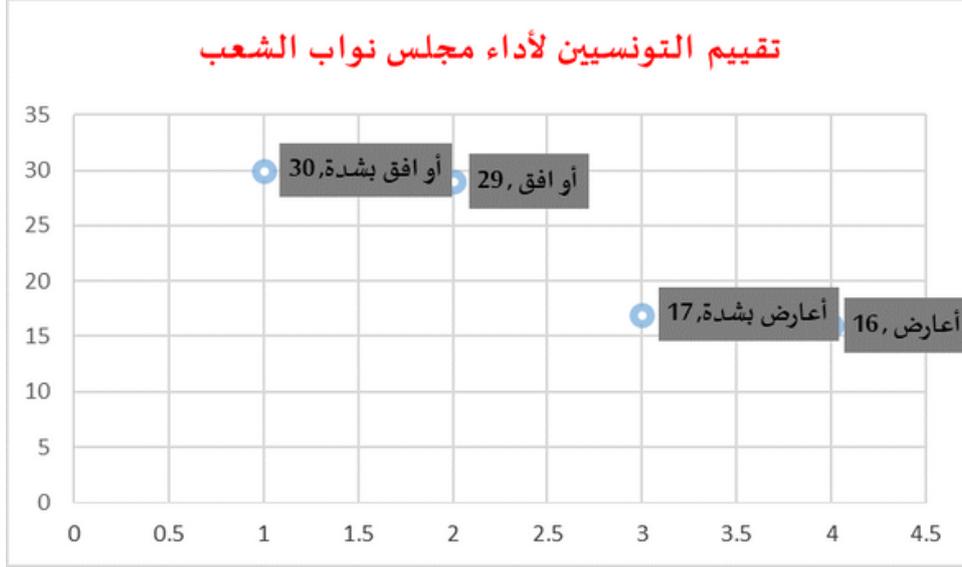
تبدو وضعية الاقتصاد التونسي سيئة و/أو سيئة جدا من وجهة نظر 85% من التونسيين. في حين يُعبّر 12% فقط على رضاهم حول الوضع الاقتصادي. بالنظر في مختلف الازمات التي شهدتها تونس منذ 2011 ذات العلاقة بالميزانية العمومية والدين الخارجي وغياب البرامج والمشاريع الخالقة للثروة، وما رافقها من أزمات اجتماعية تتعلق بالبطالة وتراجع المقدرة الشرائية وغيرها، يظهر أن نسبة عدم الرضا على الوضع الاقتصادي مُتطابقة مع المعطيات الاقتصادية الملموسة التي تظهر بصورة جلية وواضحة، وكانت في بعض الفترات سببا من أسباب الأزمة السياسية والاجتماعية. يُؤثّر هذا الوضع الاقتصادي على صورة الفاعل السياسي عند الرأي العام وعلى الجدوى من السياسية بدمتها، مما يُثير التساؤل حول تعجّرات الهوية السياسية للرأي العام في علاقة بما يحمله من تصورات حول الفاعلين والسياسة.

3-1 تقييم التونسيين لأداء مجلس نواب الشعب

تُمثّل السلطة التشريعية لسان حال عموم المواطنين من خلال تولّي النواب ترجمة وعودهم الانتخابية وبرامجهم السياسية الى تشريعات ونصوص قانونية، تُعيد تأطير وتنظيم العلاقة بين المرفق العمومي من جهة، والمواطن من جهة أخرى. يُنظر الى مجلس نواب الشعب على أنه التعبير التنظيمية للشكل السياسي للدولة، والترجمة العملية لتوافقات النخب السياسية والفاعلين في مرحلة الانتقال الديمقراطي. في هذا السياق، يُعبّر البرلمان على قدرة الأحزاب السياسية على التعبئة والاستقطاب وحشد الأصوات الانتخابية التي يقع توظيفها في إطار التموّج السياسي والقيادة السياسية للدولة. لذلك، يُترجم العمل النيابي جزء من الهوية السياسية للفاعلين والنخب، وتقاس هذه الهوية من جانب امتدادها وديمومتها من خلال مدى رضى التونسيين على الأداء البرلماني

يُقدم الشكل الموالي حاصل تفاعلات التونسيين مع مجلس نواب الشعب.

شكل عدد3: تقييم التونسيين لأداء مجلس نواب الشعب



المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2019-2020. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

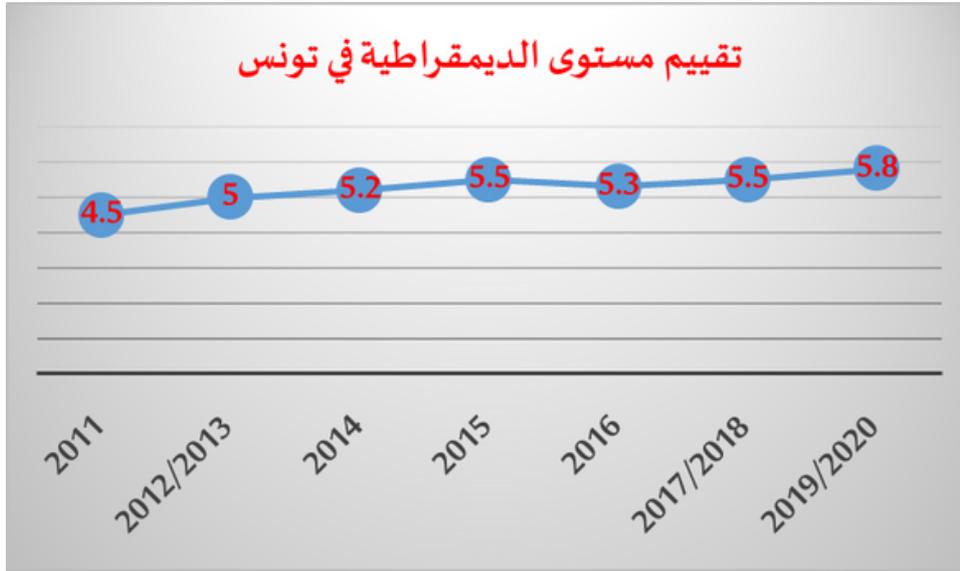
عبر 59% من التونسيين على موافقتهم على عدم جدية أداء مجلس نواب الشعب. في حين صرّح 33% على معارضتهم للموقف القائل بعدم جدوى أعمال المجلس. بالنظر في توقيت اجراء الاستبيانات الخاصة بالمؤشر العربي (2019-2020)، والأحداث التي ميّزت مختلف جلسات مجلس نواب الشعب حينها (عنف داخل البرلمان-اسقاط حكومات- توافقات مصالحة)، نفهم ارتفاع نسبة عدم الرضى على أعمال المجلس، وعلى الأداء الذي كان سائدا في الفترة المذكورة. تطرح هذه النسبة تساؤلات حول أهمية العمل التشريعي ووجود سلطة مستقلة ومُنْتَصِبَة بفضّل التدخل المباشر من المواطنين عبر العملية الانتخابية (الانتخابات التشريعية). لا شك أن الاقبال على التصويت أثناء الانتخابات التشريعية-بصرف النظر على نسب المصوتين- تطرح تناقضا في علاقة بانتظارات الرأي العام من السلطة التشريعية وواقع الممارسة السائدة من قبل هذه السلطة. كما أن إخفاقات السلطة التشريعية في معالجة بعض المسائل ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، غدّت النفور العام من البرلمان، وأحيانا يكون التناقض في صورة مُطالبَة البرلمان من قبل الرأي العام بما ليس من اختصاصاته، أو انهماك بعض النواب في تداول مسائل لا علاقة لها بالعمل البرلماني أو أنها ليست من صميم اهتمامات مجلس نواب الشعب، مع ما رافق سنتي 2019-2020 من ترذيل للعمل التشريعي وتحميل النواب لكامل المسؤولية في حصيلَة الإخفاق وتردي الممارسة السياسية.

4-1 تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية

اكتسبت الديمقراطية منذ 2011، مضمونها التشريعي والسياسي الذي عبرت عنه مختلف المحطات السياسية والنقاشات بين النخب والفاعلين. وقد مثّل الشكل السياسي للدولة وتفاعلات النخب السياسية والأحزاب والرأي العام، ترجمة عمليّة لفكرة الديمقراطية الانتقالية والتي حاول مختلف المتدخلين في العملية السياسية، تحويلها الى واقع ذو دلالات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتأصيلها كهوية سياسية للدولة ولمختلف الفاعلين.

تراوح مؤشر الديمقراطية من جهة تقييم التونسيين، بين الصعود والنزول عبر مختلف عشرية الانتقال الديمقراطي. يُقدّم الشكل التالي تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية بين سنوات 2011 و2020.

شكل عدد4: تقييم التونسيين لمستوى الديمقراطية

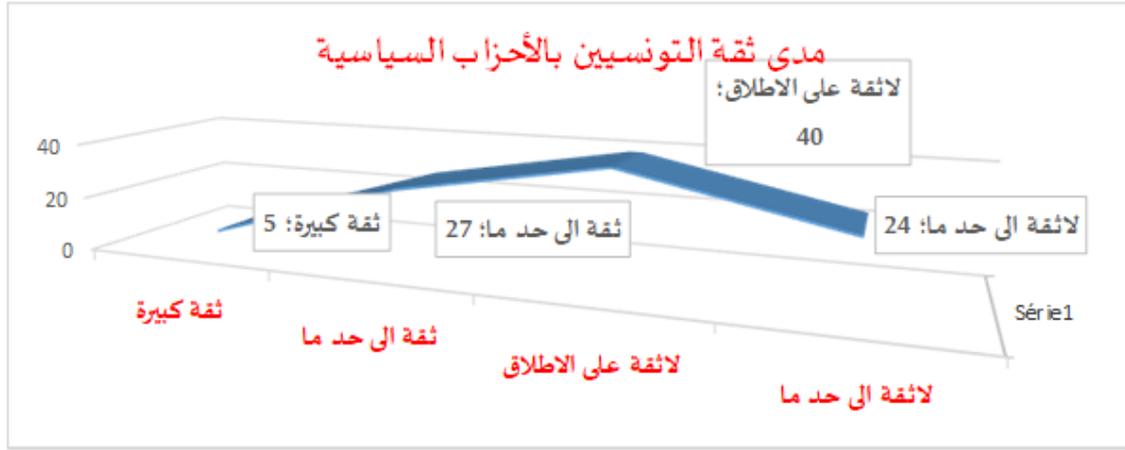
المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2020-2019. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

يُبين الشكل تطور مؤشر الديمقراطية حسب تقييم التونسيين عبر سنوات 2011 و2020، حيث تطوّر المؤشر من 4.5 في 2011 الى 5.2 سنة 2014. كانت سنة 2011 بداية التأسيس لمرحلة الانتقال الديمقراطي بما يعنيه ذلك من تجربة واختبار لقدرة الأحزاب والفاعلين والرأي العام على إنجاح التجربة الديمقراطية. في حين مثّلت سنة 2014 مرحلة جديدة من الاختبار الديمقراطي من خلال تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، أعقبت فترة من الازمة السياسية التي أفضت الى تعيين حكومة تصريف أعمال ووصول النقاش السياسي الى نقطة الصدام بين مختلف الفاعلين. سجّل مؤشر الديمقراطية صعودا طفيفا سنة 2019 حيث وصل الى حدود 5.8 مما يدل على أهمية المطالب الديمقراطي بالنسبة للرأي العام التونسي رغم أزمات السياسة والاقتصاد وتناقضات الخطاب السياسي. يبلغ متوسط مؤشر الديمقراطية عند التونسيين حدود الرقم 4 وذلك بين سنوات 2011 و2022. يُفسّر تصاعد المؤشر بين السنوات المذكورة على تأصل المطالب الديمقراطي عند عموم الرأي العام رغم صراعات النخب السياسية وأزمات الجمهورية الانتقالية.

5-1 تقييم مدى ثقة التونسيين بالأحزاب السياسية

شهدت سنة 2011 طفرة في مستوى عدد الأحزاب السياسية التي خاضت تجربة النقاش حول النظام السياسي للدولة التونسية، وتأسيس شروط العملية السياسية وكيفية إدارة الشأن العام. عملت هذه الأحزاب على استقطاب الرأي العام حول رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية لقيادة الجهاز التشريعي والتفذي للدولة. كما حاولت تعبئة أكبر عدد ممكن من المواطنين لفائدة الحزب والبرنامج والهدف السياسي مثل الانتخابات أو الاحتجاج في محطات معيّنة. خاضت الأحزاب السياسية التونسية صراعات مختلفة فيما بينها، مما أثر على نوعية الخطاب وطرائق التعبئة وظروف الاستقطاب ووضعيات المنخرطين داخلها خاصة فئة الشباب، إضافة الى كيفية اتخاذ القرار والمشاركة فيه وحضور العنصر النسوي، وطريقة تفاعل الأحزاب بهيكلها وقياداتها مع قضايا السياسة والاقتصاد وغيرها، ليكون حاصل ذلك، تراجع ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية على امتداد عشرية الانتقال الديمقراطي. في هذا السياق، يُقدّم لشكل الموالي تقييما لثقة التونسيين في الأحزاب السياسية.

شكل عدد5: تقييم مدى ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية



المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2019-2020. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

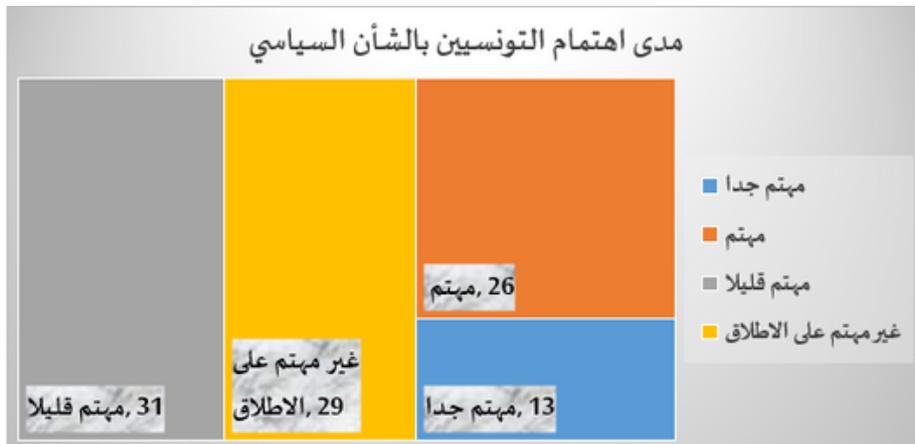
عبر 64% من التونسيين على عدم ثقتهم المطلقة و/ أو عدم الثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية. في حين كانت نصف النسبة المذكورة (32%) تخص من لديهم ثقة كبيرة و/ أو ثقة الى حد ما في الأحزاب السياسية.

انعكست أزمات الأحزاب السياسية وفشلها في إدارة أزمات الدولة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، في تراجع منسوب ثقة الرأي العام في فترات هذه الأحزاب. كما مثّلت صراعات التموّج وسياسات تصعيد الازمة وتبادل أسباب الفشل بين مختلف الأحزاب، جزء مهما من نتيجة غياب ثقة الرأي العام، إذ فقدت الأحزاب هويتها السياسية التي تُعبّر على موقعها من قضايا الراهن السياسي والاقتصادي، واستراتيجياتها سواء للحكم أو المعارضة إضافة الى تموقعها تجاه قضايا الديمقراطية والحريات الفردية والعامّة ومساائل التنمية والاستقرار السياسي وغيرها. يُمثّل ارتفاع مؤشر غياب ثقة التونسيين في الأحزاب السياسية نقطة ارتباك في سيرورة العملية الديمقراطية، وفي ديمومة التّظّم الحزبي في تونس، خاصة مع تصاعد موجة العداة نحو الأحزاب وارتداد التجربة الديمقراطية التونسية نحو حالة من الشعبوية التي تُعادي الأحزاب وأشكال التّظّم المختلفة، مما يطرح السؤال حول فُدرّة الأحزاب على تدارك حالة النكوص الديمقراطي واستعادة الممارسة والفكرة الديمقراطية.

6-1- تقييم مدى اهتمام التونسيين بالشأن السياسي

تُقاس الديمقراطية ومدى تأصلها في مستوى التفكير والممارسة، بمدى اهتمام الرأي العام بالشأن السياسي، وقد يكون هذا الاهتمام مُوزّعا بين المشاركة الرسمية وأخرى غير رسمية أو احتجاجية. في هذا السياق، شهد الاهتمام بالشأن السياسي التونسي تذبذبا من حيث درجة اهتمام الرأي العام بين محطات مختلفة من التاريخ السياسي لعشرية الانتقال الديمقراطي، واختلفت التقييمات في ذلك مثلما يُبيّنه الشكل الموالي.

شكل عدد6: تقييم مدى اهتمام التونسيين بالشأن السياسي



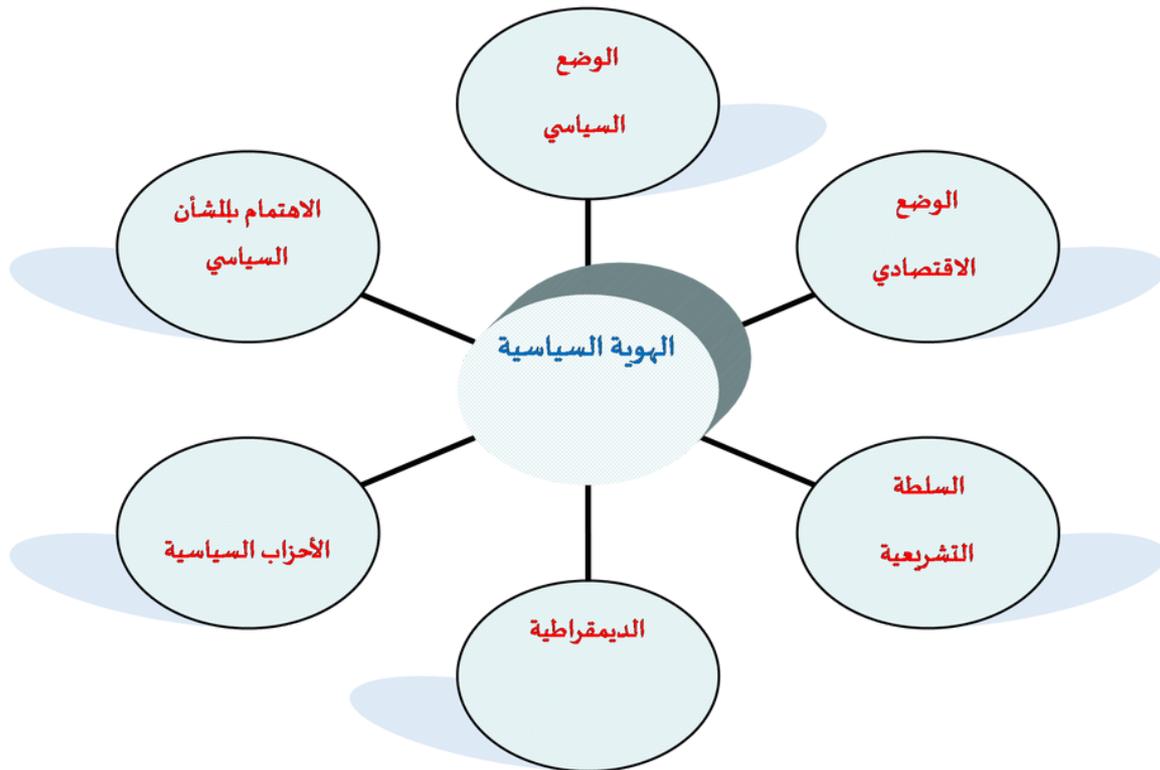
المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2019-2020. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

عبر 39% من المُستجوبين على اهتمامهم و/أو اهتمامهم الشديد بالشأن السياسي. في حين يُجيب 60% بأنهم مهتمون قليلا و/ أو غير مُهتمين على الاطلاق. يُفهم هذا الفارق بين النسبتين من خلال استعراض مختلف الأزمات السياسية التي توازت مع عشرية الانتقال الديمقراطي، وأهملت تدبير الحلول التي كان يُمكن لها أن تُحافظ على الحد الأدنى من اهتمام الرأي العام بالسياسة.

يُمزُّ اهتمام الرأي العام بالسياسة عبر آليات ومحطات مُختلفة، منها التثشئة السياسية للأفراد التي يكون للحزب السياسي والمؤسسات الوسيطة والسياسات العمومية للدولة، دور هام في بناءها. حيث تكون استراتيجيات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وغيرها من المؤسسات الوسيطة، ذات قُدرة على بناء الشخصية والهوية السياسية للأفراد وللجماعات. غير أن واقع الحال في تونس، يكشف على تآكل القدرات التعبوية والاقناعية للأحزاب وفقدانها التدريجي لهوياتها السياسية وعدم مُحافظتها على تموقعها السياسي، وانهماكها في متابعة الحدث السياسي دون القدرة على خلق هذا الحدث او تحويل وجهته نحو الصالح العام وتشريك المواطن في ذلك. كما أن فقدان امكانياتها على التحرك والاحتجاج والمشاركة، ساهم في بناء عامل انعدام ثقة مرتفع (60%) في الشأن السياسي.

تُشكّل مختلف المحاور السابقة (الوضع السياسي؛ الوضع الاقتصادي؛ السلطة التشريعية؛ الديمقراطية؛ الأحزاب السياسية؛ الشأن السياسي)، تعبيرات الهوية التي تُميّز النظام والشكل السياسي للدولة واستراتيجياتها. إذا كانت الهوية السياسية تُعبر على كيفية تعريف الأفراد والمجموعات لأنفسهم، فإنها قد تتحوّل الى جُذاذة تعريفية لاختلال البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام ما، وأيضاً مؤشرا على استبدال "نوع من القمع بقمع آخر[23]" بتعبير أنتوني أيبيا Anthony Appiah.

شكل عدد7: تعبيرات الهوية السياسية



المصدر: انجاز الباحث

[23] Alain Policar, Dépasser le piège identitaire. Lien : <https://bit.ly/3FIFdAC>

في عملية التعزيز الديمقراطي Consolidation [27] التي تتطلب "التعامل المؤسسي مع الصراعات الاجتماعية بهدف التسوية والتهدئة." [28] نتج عن عدم تحقيق عملية التعزيز، تعرّض النظام الديمقراطي الى حالة من الاستنزاف التي هدّدت بتحلل مؤسساته وقواعده، والى "حالة من عدم الاستقرار السياسي وزيادة عدم ثقة المواطنين في نظامه الديمقراطي." [29] يظهر من خلال ذلك أن عملية الانتقال الديمقراطي في تونس كانت مُركّبة بمعنى أنها جمعت بين الانتقال من الأعلى الذي تقوده النخب، وما يُسمّى الانتقال من الأسفل والذي تُساهم فيه مختلف القوى المُنظمة وغير المُنظمة من أفراد وفاعلين من خارج المنظومة.

أحال غياب التعزيز الديمقراطي على تناقضات عميقة وثنوية في تصوّرات الرأي العام للنظام الديمقراطي في تونس. حيث تكشف الدراسات الميدانية على تذبذب التقييم تجاه النظام الديمقراطي والمسألة الديمقراطية عموماً. في هذا السياق، يكشف المؤشر العربي 2019-2020، على جزء من تمثّلات التونسيين للنظام الديمقراطي بين سنوات 2011 و2020، مما يسمح بتتبع مدى ترشّخ المسألة الديمقراطية في تونس، وعلاقة النظام السياسي وشكله وهويته في تغذية الديمقراطية وتقبّل المواطن التونسي لطبيعة النظام السياسي طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي.

J. Samuel Valenzuela, « Democratic Consolidation in post-Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions », Kellogg Institute (Working paper), n°.150, December 1990, pp.6-7. Available at : <https://bit.ly/3BrvSpP>

[28] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ (الكويت: عالم المعرفة، 2019)، ص158.

[29] المرجع نفسه.

تشكّل الهوية السياسية انطلاقاً من الوضع السياسي والوضع الاقتصادي والسلطة التشريعية والديمقراطية والأحزاب السياسية والاهتمام بالشأن العام، بشكل يجعل من كل ضلع من هذه المصفوفة Matrice مُرتبطاً بئويها بالآخر. تتأثر الهوية السياسية في صورة اختلال ضلع من الأضلاع المذكورة والتي يُبيّنها الشكل السابق (شكل عدد7)، لذلك تتطلب الهوية السياسية في مرحلة الانتقال الديمقراطي توفيراً ما أسماه أمارتيا سان [24] Amartya Sen] بأليات "الإنداز المُبكر" التي تعمل لصالح عقلنة الأزمات وتفكيكها أو استباق ظروف ديمومتها. إذا كان الانتقال الديمقراطي في تونس، قد مكّن جميع قطاعات الشعب من "اكتساب هويّة أنّها حكم الجميع بلا استثناء، [25]" فإن هذه الهوية قد عرفت أزمات مُختلفة ومُتعددة في سياق أزمات الديمقراطية التونسية.

2- الهوية السياسية والتعزيز الديمقراطي

يُشير روبنز كيفن Robbins Kevin الى "ديناميكية الهوية السياسية، وتغيّرها ضمن السياقات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة الى أنّها تتعلّق بمبادئ الوحدة مُقابل التعدد والاستمرار مُقابل التغيّر." [26] بالنظر في تفاعلات الرأي العام في تونس مع السياق الاقتصادي (شكل عدد 6)، والسياق الاجتماعي (شكل عدد 4 وعدد6)، نلاحظ التغيّر الواضح في الهوية السياسية للدولة من خلال أداء فاعليها وسياساتها العمومية طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي، حيث لم تُفلح النخب السياسية

[24] أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

عبد الوهاب الألفندي، "تحديات التطير للانتقال نحو [25] المجهول، تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، مؤلف جماعي، أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص183.

روبنز كيفن، الهوية. في مفاتيح اصطلاحية جديدة. معجم [26] مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005)، ص710.

شكل عدد8: تقييم التونسيين للنظام الديمقراطي



المصدر: انجاز الباحث، اعتمادا على: المؤشر العربي 2020-2019. الرابط: <https://bit.ly/3iBvFtN>

يُقدّم الشكل تقييم التونسيين للنظام الديمقراطي-رغم اشكالياته أو ما يُسمّى بأزماته- طيلة عشرية الانتقال الديمقراطي، ويتوزّع التقييم بين المؤيدين والمعارضين. انخفض تقييم المؤيدين لفكرة أن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته فإنه أفضل الأنظمة، ب 9 نقاط بين سنتي 2011 و2020، حيث تدرج العدد من 21 سنة 2011 الى 12 سنة 2020، رغم تسجيل تراجع واضح سنة 2014 (6 نقاط) وعودة المؤشر نحو الارتفاع سنة 2015 (8 نقاط).

مثّلت سنة 2011 لحظة سياسية دشّنت لنظام ديمقراطي غير مألوف في سيرورة الممارسة السياسية في تونس، وكان له وقعه الخاص على تمثّلات التونسيين لأهمية الديمقراطية والقيم الجديدة للممارسة والتفكير. كما لعبت ديناميكية التلاقي Dynamique de convergence أدوارا هامة في "تجاوز الاستقطاب السياسي الحادّ وتحقيق الطمأنة المتبادلة بين أطراف العملية السياسية لتأمين انتقال آمن الى الديمقراطية.[30]" غير أن تتابع الأزمات وتحولها الى عامل عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي، حوّل ما يُسمّى صامويل هنتغتون Samuel Huntington "السمات السياسية لمصادر الهوية"[31]" والتي تشمل الجماعة، القائد، الحزب، الحركة؛ الأيديولوجية والدولة، إلى مصادر تؤثر وعوامل تراجع وتُكوّن في مستوى ثقة الرأي العام في الهوية المُتشكّلة منذ 2011. لم يكن التعزيز الديمقراطي Consolidation Democratic مطروحا على طاولة الحل السياسي بالنسبة الى النخب السياسية والفاعلين من مُختلف التوجهات السياسية والأطروحات الأيديولوجية. بل وقع تجاوز العوامل المُدعّمة لتعزيز الديمقراطية، مثل: تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي؛ حدود استخدام السلطة؛ ترشيد إدارة الصراعات؛ التحوّل المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائية.

تؤدّي هذه العوامل أدوارا مهمة في ترسيخ الهوية السياسية من جانب "توطيد أركان النظام واستقراره وإدارة الفعّالة لمؤسساته.[32]"

[30] المولدي قسومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس، مرجع سابق، ص125.

[31] صامويل هنتغتون، من نحن؟ التحديات التي تُواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضّور (دمشق: دار الحصاد، 2005)، ص43.

[32] Juan Lenz and Alfred Stepan, Problem of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America and Post- Communist Europe (Baltimore : John Hopkins Press, 1996), Larry Diamond, Developing Democracy : Towards Consolidation (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1999).

الأغلبية والأقلية وعدم الخروج على قواعد الديمقراطية. كما يُجَبِّب ذلك "طغيان الأغلبية وإلغاء الفصل بين السلطات والاعتداء على حقوق الانسان.[35]"

تأسس النظام السياسي في تونس في 2011 على مبدأ التفرقة بين السلط والاستقلالية التامة لكل واحدة منها. كما تولّت الهوية السياسية للدولة ترتيب العلاقات بين السلط، وترسيم حُدود التقاطعات فيما بينها، وبين الفاعلين السياسيين ومجالات تدخّل الرأي العام. مكنّ هذا التمييز ورسم الحدود من توطين الممارسة الديمقراطية في شكلها الاجرائي من خلال محظّات مختلفة (انتخابات، التصويت على الثقة للحكومات، مساءلة الحكومات والوزراء، التدقيق في الميزانيات...)، غير أنّها لم تخترق مجالات أخرى ذات صلة بترسيم الهوية السياسية للمؤسسات الوسيطة المُتدخّلة في تفاصيل العملية السياسية، من خلال النقاشات العامة أو مشاريع القوانين وغيرها من أنماط وأشكال النقاش السياسي العمومي.

3-2 ترشيد إدارة الصراعات

إذا كان تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي، عامل استقرار لهوية الدولة والفاعلين السياسيين. وإذا رسم حدود لاستخدام السلطة، يسمح بتنظيم وتأطير العلاقات بين مختلف الفاعلين والسلط، ويروّج للديمقراطية التشاركية في علاقة بإنتاج القرار وصوغ السياسات العمومية؛ فإن مبدأ ترشيد إدارة الصراعات يُمثّل "أحد العناصر الجوهرية في الديمقراطية[36]" من جانب كونه يكتفّ معنى ودلالات التوافق والعمل المُشترك بين الأطراف المُختلفة، ويحدّ من "الاستقطابات الأيديولوجية الحادة والمواجهات المستمرة بما تُمثّله من معادلة صفرية تهديدا لعملية التعزيز الديمقراطي.[37]"

[35] فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2009)، ص105.

[36] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ مرجع سابق، ص157.

[37] المرجع نفسه.

1-2 تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام Consensus على قواعد النظام الديمقراطي

يرتبط التعزيز الديمقراطي ارتباطا مباشرا ووثيقا باستقرار الاتفاق العام بين الفاعلين السياسيين على قواعد النظام الجديد. يعني ذلك في جزء منه، قبا جميع الأطراف بشروط العملية السياسية، واقتناع الرأي العام بجدوى الديمقراطية و"فاعليتها في زيادة دائرة الادماج لمختلف القوى والفاعلين في الحياة العامة.[33]" يُميّز جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori بين ثلاثة مستويات للاتفاق العام، وهي: "أولا، الاتفاق بشأن القيم العليا Ultimate Value للنظام السياسي والمُتمثّلة في الدستور ثانيا، الاتفاق بشأن قواعد الممارسة السياسية واجراءاتها Rules and Procedures والمُتمثّلة في القوانين الأساسية لنظام الحكم. ثالثا، الاتفاق بشأن السياسات العامة.[34]" يُشدّد سارتوري Sartori على ضرورة الاتفاق على المستوى الأول والثاني، وأهمية الاتفاق على المستوى الثالث، بل وُجوبية ذلك (الاتفاق بشأن السياسات العامة)، لأنه أساس الديمقراطية ومُبرّر تعدد الأحزاب. يُؤشّر الاتفاق على السياسات العامة، على هوية الدولة والفاعلين من داخلها وعلى ضيق المسافة الأيديولوجية بين الفاعلين، والأدوار المحورية للتوافقات بين النخب وقدرة التعبير على تطلعات الرأي العام. لذلك، يكون استقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي، بمثابة استقرار لهوية الدولة نفسها، ولللهوية السياسية للفاعلين من داخلها.

2-2 حدود استخدام السلطة

يُعتبر نطاق استخدام السلطة في مرحلة الانتقال الديمقراطي، ترجمة للاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي من جهة، وتعبيرا على حُسن إدارة الصراعات والاختلافات، من جهة أخرى. يفرض تحديد استخدام السلطة، امكانية تدير التباينات بين

[33] على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ مرجع سابق، ص152.

[34] Giovanni Sartori, The Theory of Democracy [34] Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987), pp.190-191.

السياسية، ما يُعرف بالاستنزاف الديمقراطي Democratic Attrition وصولاً إلى الارتداد السلطوي Authoritarian [41] Reversal.

2-4 التحول المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية إلى الديمقراطية الغائية

توافقت النخب السياسية في تونس منذ 2011 على إضفاء الشرعية على النظام السياسي، من خلال تعميم الديمقراطية كمناسبة تُعبّر "على قدرة النظام السياسي على تحقيق المصالح والخدمات." [42] مكن هذا التوافق القانوني والسياسي من إدارة جزء من الانتقال الديمقراطي يتصل أساساً "بالقوى والفاعلين الذين يُشكّلون عصب الحياة السياسية والمنافسة السياسية." [43] تعاملت مختلف النخب والرأي العام مع الديمقراطية الإجرائية كألية لتدبير اليومي والراهن، دون التفكير في تحويل تلك الممارسة إلى استراتيجية واضحة أو غاية تُبَيّر تحوّل السياسات العامة أو الرؤى والتصورات الحزبية. في هذا السياق، يرتبط التحول من الديمقراطية الإجرائية إلى الديمقراطية الغائية بكفاءة المؤسسات الرسمية وقدرتها على بلورة السياسات العامة التي تُترجم انتظارات الرأي العام. بالمحصلة، يتحقّق التحول التدريجي المُشار إليه شرط تحصيل الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي وتحديد استخدام السلطة وترشيدها لإدارة الصراعات.

تعمل الرباعية المذكورة (تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق العام على قواعد النظام الديمقراطي؛ حدود استخدام السلطة، ترشيدها وإدارة الصراعات؛ التحول المتدرج من الديمقراطية الإجرائية إلى الديمقراطية الغائية)، كمصفوفة أو رباعية مُتوازبة الأضلاع، تُشكّل تصور الهوية السياسية ودلالاتها من خلال أطروحة التعزيز الديمقراطي.

[41] Wolfgang Merkel, Plausible Theory, Unexpected Results : the Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe, IPG, N 2/2008, p.15.

[42] على الدين هلال، الانتقال إلى الديمقراطية. ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ مرجع سابق، ص 163.

[43] المرجع نفسه، ص 20.

في هذا السياق، يرتبط اعتدال الصراعات السياسية "بوجود نخب سياسية وقيادات توافقية أو معتدلة، تسعى إلى التواصل وبناء التفاهات والاتفاقات مع الأطراف الأخرى." [38] كما تتدعم عملية التعزيز الديمقراطي بوجود الإطار القانوني والتنظيمي لإدارة الصراعات الاجتماعية. غير أن "تراكم الإشكاليات والأزمات يُؤديان إلى إعاقة التعزيز الديمقراطي، [39] وعدم تحقيق التوازن بين المشاركة الشعبية من ناحية، ودور النخب السياسية من ناحية أخرى. يتطلب نجاح الانتقال الديمقراطي في بداياته، إدراك الفاعلين السياسيين لقواعد الصراع حتى يقع "نزع صفة التسييس عن الصراعات الاجتماعية De-Politicization فعادة ما تُسيّس الصراعات في المرحلة الأولى للانتقال الديمقراطي، أما عملية التعزيز فإنها تتطلب التعامل المؤسسي مع تلك الصراعات بهدف التهذئة والتسوية." [40]

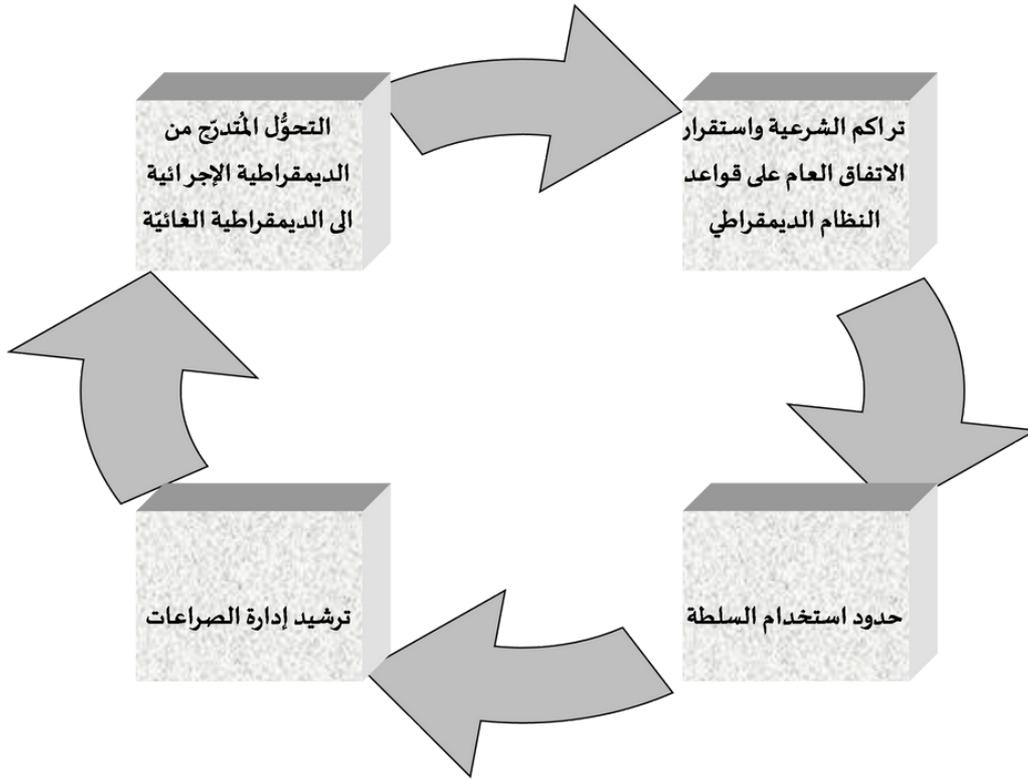
يظهر سياق الصراعات السياسية في تونس في فترة الانتقال الديمقراطي، ملياً بأصناف متعددة من الصراعات التي تجاوزت العقد السياسي الانتقالي، حيث لم يتجاوز التوافق حدود الشكل والشروط الإجرائية فقط، ولم يكن مُطابقاً من جانب الممارسة بمضمونه الاجتماعي والأخلاقي والثقافي والمواثني. لذلك كانت إدارة الصراعات سواء تلك المتعلقة بالحكم أو باستكمال تأسيس بعض من أركانه (المحكمة الدستورية، القانون الانتخابي...)، ترجمة عملية مباشرة لسوء استثمار الاختلاف وتعبيراً على ظغيان الهوية السياسية للمجموعة المُغلقة (الحزب)، وأحياناً الفاعل الفرد. لعب هذا العامل دوراً مُغذياً لبروز الشعبوية في شكلها السلطوي، والنكوص الديمقراطي في 2021، واستغلال مُجمل تلك الصراعات في تحويل الأنظار عن الديمقراطية التوافقية (الصراعية أحياناً)، لصالح الرؤية الأحادية والتفكير اللاتشاركي في العملية

[38] المرجع نفسه.

[39] المرجع نفسه، ص 158.

[40] أنظر الموضوعات المتعلقة بتطوير كفاءة الهيئات التشريعية في: على الصاوي، الإصلاح البرلماني (القاهرة: البرنامج البرلماني بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003).

شكل عدد9: العوامل المُدعّمة لتعزيز الديمقراطية



المصدر: انجاز الباحث

3- إعادة تشكيل الهوية السياسية في تونس

ارتبطت الظاهرة السياسية التي طبعته ثورة 2011 في تونس ببنية النظام السياسي الذي أعاد تشكيل الهوية السياسية للدولة والجماعات والأفراد والنخب السياسية، بصورة جعلت من الديمقراطية تُؤدّي وظيفة "شبكة أمان بين الدولة والفردي" [44] "ساهم التنظيم التشريعي للدولة، والتأطير "التوافقي" لشروط العملية السياسية، في بلورة تصوّرات وأطروحات دفعت بالرهان السياسي نحو حدوده القصوى في بعض الأحيان. غير أن ذلك، لم يتساقق عملياً مع صياغة نموذج تنموي جديد، ورؤية هوياتية ثابتة للدولة والأحزاب وللفاعلين. بل أن الظاهرة السياسية في تونس اصطدمت بغياب التلازم بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (أطروحة آدم برزبوسكي Adam Przeworski)، وانعدام رؤية تجمع بين التحول الديمقراطي والهوية السياسية (مقاربة لينا الخطيب Lina Khatib)، وعدم انسجام الديمقراطية والتنمية مع النظام الدولي سياسياً واقتصادياً (قراءة كارليس بوكس Carles Boix).

أبانت المؤشرات المُتعلّقة بتقييم التونسيين للوضع السياسي والاقتصادي، ولأداء السلطة التشريعية وهامش الثقة في الأحزاب السياسية واهتمامهم بالشأن السياسي وبمستويات الديمقراطية في تونس، على خلل واضح يمشى تمثّلات الرأي العام للهوية السياسية سواء تلك التي تتعلّق بالدولة أو ببقية الفاعلين من أحزاب وأفراد. إذا كان الانتقال الديمقراطي في تونس قد تجاوز أزمات التغيير السياسي انطلاقاً من مقاربات تعميم المشاركة وحرية الاختيار والتتّظّم، فإنه لم يتجاوز أزمة الهوية السياسية التي تُؤدّي وفق مقاربة فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama "أدواراً هامة في الحفاظ على نظام سياسي حديث وناجح، وتُعزّز الأمن المادي والتنمية الاقتصادية، والثقة بين المواطنين، كما تُوفّر الدعم لشبكة الأمان الاجتماعي." [45] بالنظر في الراهن التونسي، نلاحظ فقدان النظام السياسي لمُجمل تلك البنى

[44] عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص62.

[45] Francis Fukuyama, « Why National Identity Matters ». Journal of Democracy, 2018, 29.4 :5-15.

نموذج البنية في تفسير نزاعات الانتقال الديمقراطي، وإعادة تشكّل الهوية السياسية، حيث يُجيب هذا النموذج على علاقة أزمات الانتقال الديمقراطي بالهوية السياسية للدولة والفاعلين من خلال البحث في البنية السياسية والبنية الاقتصادية.

يقوم النموذج البنيوي على حصر المتغيرات المُفسّرة لتحوّلات الهوية، من خلال مصادر النزاع في البنية السياسية والبنية الثقافية للديمقراطية والبنية السياسية. يقوم نموذج النزاع في البنية السياسية على افتراض يتمثل في وجود نزاع بين جهاز صناعة القرار وباقي المكونات السياسية. حيث يظهر التناقض في وجود قوى سياسية تصطدم بانغلاق النظام الذي يتميّز بشكله الأنوقراطي Anocratic. أما نموذج النزاع في البنية الاقتصادية، فيعني غياب التحوّل في البنية الاقتصادية للنظام السياسي، واستقراره على نموذج الاقتصاد الريعي-مثلما هو الحال في تونس- وبذلك تضعف القدرة التحويلية للاقتصاد، ويتمترس النظام التوزيعي في شكله العمودي في تناقض واضح بين مُخرجات الانتقال الديمقراطي سياسياً وتشريعياً، وبين الاقتصاد في شكله وبنيته وظروف انتاج وتداول وتوزيع الثروة. كما يُعالج النموذج البنيوي مصادر النزاع في البنية الثقافية، حيث تعمل الدولة والفاعل السياسي والمؤسسات الوسيطة، على خلق ثقافة المشاركة والمواطنة، وتلعب أدوار في بناء الهوية السياسية وتطعيمها بما يسمح لها بالديمومة وعدم التذبذب مع كل أزمة سياسية. يُقدّم الجدول الموالي، اختبار مُتغيّرات الانسجام البنيوي في الحالة التونسية.

التشريعية وتعبيرات الهوية -رغم اختلالها- منذ جويلية 2021، حيث تحوّلت موازين القوى من صبغتها التشاركية الى شكل جديد يُمكن تسميته بالأنوقراطي [46] Anocratic]. إضافة الى عدم اشتغال مصفوفة Matrice التعزيز الديمقراطي من جانب المحافظة على تراكم الشرعية واستقرار الاتفاق على قواعد النظام الديمقراطي، وتخطيط حدود استخدام السلطة، وترشيد إدارة الصراعات، مع عدم تأمين التحوّل المُتدرّج من الديمقراطية الإجرائية الى الديمقراطية الغائية.

يعود هذا التناقض الى أزمات مسالك الانتقال الديمقراطي، حيث لم يكن توزيع الملفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مُتوازياً مع الرغبة في التوفيق بين سلطة الأغلبية ومناخات التعددية والتوافق، باعتبارها "أحد التحدّيات التي تُواجه أي عملية تحوّل ديمقراطي في مساره الدستوري. [47]" لذلك، تأثرت الهوية السياسية للدولة وللأحزاب والأفراد بصراعات دورة الانتقال الديمقراطي التي يُكتفها دانكوارت رستو Dankwart Rustow في أربعة مراحل، هي مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، مرحلة الصراع السياسي، مرحلة التسويات وأخيراً، مرحلة التعوّد [48]. تُعبّر هذه الأزمات على عدم الانسجام البنيوي الذي يعني مُتغيّر شكل الهوية. يكشف

[46] يُعرّف موتي مارشال وبنجمان كول Monty G. Marshall et Benjamin R. Cole الأنوقراطية بأنها "أنظمة ليست ديمقراطية كلياً ولا هي تسلطية جُملة، لكنها خليط غير منسجم Incoherent Mix.

أنظر:

Marshall Monty, Benjamin Cole, « Global Report 2014, conflict, Governance and State Fragility », Center for Systematic Peace, USA, 2011. Lien : <https://bit.ly/3FwyBj2>

[47] كمال جعلاب، "دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة"، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة): المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2021)، ص 20.

[48] أنظر: دانكوارت رستو، بين السياسة والأخلاق.

جدول عدد1: اختبار مُتغيّرات الانسجام البنيوي

مُتغيّر مشكلة الهوية	مُتغيّر الربع	المُتغيّر الأنوقراطي	الحالة
غياب حوار وطني يضع أسس إجماع وطني حول الثوابت السياسية للدولة وتحديد الهوية بصفة تشاركية.	غياب مخطط اقتصادي مُتكامل للخروج من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي، وإصلاح القطاع العام والخاص على حد السواء.	أكد دستور 2014 على عديد الإصلاحات فيما يخص العُهدَة الرئاسية، وتكوين الأحزاب.	تونس

المصدر: (بتصرف من الباحث)، حمادي عز الدين، نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة).

الرابط: <https://bit.ly/3BBf6Va>

تتأثر مشكلة الهوية السياسية للدولة "بمُتغيّر غياب اجماع Consensus بين الفواعل السياسية الرئيسية حول الثوابت السياسية.[49]" حيث إن غياب اجماع حول هوية الدولة ومؤسساتها يسمح بظهور فواعل سياسية جديدة لا يمكن لها أن تلعب دورا في توفير البيئة المُلائمة لإعادة تشكيل الهوية السياسية. لذلك، ترتبط إعادة تشكيل الهوية السياسية بالتعزيز الديمقراطي التي تسمح في حدّها الأدنى بتدوير أسباب التوافق بين الفاعلين السياسيين، خاصة مع غياب الرؤية الواضحة للسياسة الرسمية للدولة في تونس، وارتباك عملية اتخاذ القرار ومواجهة تحوُّلات الهوية السياسية في سياق مُغاير لظروف وسياق 2011.

خاتمة

مثّل سياق 2011 فرصة لتشكيل هوية سياسية للدولة ولمختلف الفاعلين الأفراد والمؤسسات الوسيطة. غير أن أزمات السياسة والاقتصاد وسيرورة الأزمات المُتعدّدة، أفقدت ثقة جزء كبير من التونسيين في جدوى العملية السياسية الانتقالية من جانب ما رافقها من صراعات بين مختلف الفاعلين. حيث تراجع منسوب الثقة في السلطة التشريعية والأحزاب السياسية، مع تنامي النقد للوضع السياسي والاقتصادي. تعمل مختلف هذه التمثّلات التي يحملها المواطن للعملية السياسية ولمُخرجات الانتقال الديمقراطي على نفس الصورة الهشّة للهوية التي تبحث على ديمومتها وترسيخها بفعل تراكم المُنجز السياسي والتشريعي والحقوقي وغير ذلك من عوامل تغذيتها. فرغم تماسك البناء القانوني للانتقال الديمقراطي، والدربة التي حصّلتها الممارسة الديمقراطية بفعل المحطات الانتخابية المتعددة والمشاركة السياسية الواسعة، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتعزيز الديمقراطية التونسية والمحافظة على دلالاتها المُتشكّلة منذ 2011. يظهر أن تناقضات البناء التشريعي وأزمات الانتقال الديمقراطي في تونس، مهّدا الطريق للارتداد على مسار 2011-2019 مما فرض على الفاعلين والمتابعين للشأن السياسي، إعادة

[49]حمادي عز الدين، نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة). الرابط:

<https://bit.ly/3BBf6Va>

التفكير في الهوية السياسية وتحسينها من خلال توسيع دائرة الاتفاق على الحد الأدنى الديمقراطي، وسد ثغرات المشاركة التي تتجاوز التافس الديمقراطي، لتتحول الى أزمة في حد ذاتها متى تداعت نحو صراعات وهمية لا تخدم الديمقراطية والعملية السياسية. يُطرح بشدّة التفكير في إعادة تشكيل الهوية السياسية في تونس، على ضوء مُتغيّرات السياسة والاقتصاد والقانون والديمقراطية؛ وأصبح في حكم الواجب، التفكير في صياغة عقد اجتماعي هوياتي جديد يتفاعل مع ما يحدث عمليا على أرض الممارسة السياسية. يمر إعادة تشكيل الهوية السياسية بنقد ذاتي للهوية الخاصة بالأفراد والأحزاب، وإعادة بناءها وفق مقتضيات الزمن السياسي الراهن، وتطلعات المواطن التونسي ورهانات المسألة الديمقراطية في تونس.

في هذا السياق، يمكن الاستفادة من نظرية التعزيز الديمقراطي التي قد تُعيد التأثير في الهوية السياسية للأحزاب والفاعلين الأفراد؛ وقد تسمح بمعالجة أزمات الهوية التي تتعلق بالدولة بعد موجات الارتداد عن الديمقراطية، وما رافقها من تشويه للهوية السياسية العامة.

المراجع باللغة العربية

- 1- على الدين هلال، الانتقال الى الديمقراطية؛ ماذا يستفيد العرب من تجارب الآخرين؟ (الكويت: عالم المعرفة، 2019).
- 2- نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين، مراجعة فالح عبد الجبار، ط1 (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010).
- 3- كمال جعلاب، دولة القانون الديمقراطية: إشكالية المفهوم ومتطلبات الدسترة، مجلة سياسات عربية، العدد 52، المجلد 9 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021).
- 4- شريف مراد، دولة ضاربة ومجتمع هش. كيف فسّر عالم الاجتماع نزيه الأيوبي معضلة تحلّف العرب؟ الرابط: <https://bit.ly/3OLrDuP>
- 5- حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات. الرابط: <https://bit.ly/3FqOMzo>
- 6- جون جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، ترجمة عبد العزيز لبيب (بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
- 7- هويدا عدلي، "الكراهية في المجتمعات. أزمة الهوية"، مصر: مجلة السياسة الدولية، المجلد عدد 50، العدد 199.
- 8- المولدي قسومي، في مواجهة التاريخ. صدى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في مسار الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي في تونس (تونس: دار محمد علي الحامي، 2021).
- 9- حنا أرندت، في الثورة، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيوت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
- 10- مرصد الانتقال الديمقراطي في المغرب، التحول الديمقراطي في المغرب: الرهانات، المعوقات والحدود (المغرب: منتدى المواطنة، 2003).
- 11- أفاق التحول الى الديمقراطية في بلدان الربيع العربي في ظل الواقع العربي الراهن، 2011. الرابط: <https://bit.ly/3Vyn6OH>.
- 12- أمارتيا سن، السلام والمجتمع الديمقراطي، ترجمة روز شوملي مصلح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- 13- عبد الوهاب الأفندي، "تحديات التنظير للانتقال نحو المجهول، تأملات في مآلات الثورات العربية وفي نظريات الانتقال الديمقراطي"، مؤلف جماعي، أطوار التاريخ الانتقالي؛ مآل الثورات العربية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
- 14- روبنز كيفن، الهوية. في مفاتيح اصطلاحية جديدة. معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2005).
- 15- صامويل هنتغتون، من نحن؟ التحديات التي تُواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضّور (دمشق: دار الحصاد، 2005).
- 16- فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، 2009).
- 17- عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).
- 18- حمايدي عز الدين، نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة). الرابط: <https://bit.ly/3BBf6Va>

المراجع باللغة الاجنبية

- 1-Marshall Monty, Benjamin Cole, « Global Report 2011, conflict, Governance and State Fragility », Center for Systematic Peace, USA, 2011. Lien : <https://bit.ly/3FwyBj2>
- 2-Guillermo O'Donnell, « Delegative Democracy », Journal of Democracy, Vol.5, n°1(January 1994).
- 3-Francis Fukuyama, « Why National Identity Matters ». Journal of Democracy, 2018, 29.4 :5-15.
- 4-J. Samuel Valenzuela, « Democratic Consolidation in post-Transitional Setting : Notion, Process and Facilitating Conditions », Kellogg Institute (Working paper), n°.150, December 1990, pp.6-7. Available at : <https://bit.ly/3BrvSpP>
- 5-Alain Policar, Dépasser le piège identitaire. Lien : <https://bit.ly/3FIFdAC>
- 6-Adam Przeworski, Democracy and Economic Development. Lien : <https://bit.ly/3uvoOSp>
- 7-Carles Boix, Democracy, Development and the International System. Lien : <https://bit.ly/3VCVUOt>
- 8-Lina Khatib, Political Participation and Democratic Transition in the Arab World. Lien : <https://bit.ly/3UkjYof>
- 9-Thomas Carothers, « The end of the transition paradigm », Journal of Democracy, Vol. 13, n°.1(2002).
- 10-Wolfgang Merkel, Plausible Theory, Unexpected Results : the Rapid Democratic Consolidation in Central and Eastern Europe, IPG, N 2/2008.
- 11-Giovanni Sartori, The Theory of Democracy Revisited, Part 1 : The Contemporary Debate (Chatham, N.J, Chatham House Publishers, 1987).
- 12-Will Kymlica and Eva Phostl (eds.), Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World, (Oxford : Oxford University press, 2014).
- 13-Juan Lenz and Alfred Stepan, Problem of Democratic Transition and Consolidation : Southern Europe, South America and Post- Communist Europe (Baltimore : John Hopkins Press, 1996), Larry Diamond, Developing Democracy : Towards Consolidation (Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1999).
- 14-Lewis Paul, « Democratization in Eastern Europe ». In Potter (Ed.), Democratization (Cambridge : Polity, 2005).
- 15-Johnston, H. (2012). « State violence and oppositional protest in high-capacity authoritarian regimes ». International Journal of Conflict and Violence, 6. (1).